ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

منهجية المرحلة التحضيرية لإعداد البحث القانوني (مذكرة التخرج طور الماستر نموذجا)

Methodology of The Preparation Phase for Realization a Legal Research(master thesis for example)

محمد توفيق قديري

جامعة بن خلدون، تيارت (الجزائر)،

مخبر الدراسات والبحوث الإسلامية والقانونية والاقتصاد الإسلامي، جامعة المسيلة

medtoufik.kadiri@univ-tiaret.dz

تاريخ الإستلام: 03/ 02/ 2023 **تاريخ القبول**: 10/ 02/ 2024 **تاريخ النشر**: 30/ 04/ 2024

ملخص:

الهدف من هذا البحث هو تسليط الضوء على المرحلة التحضيرية لإعداد مذكرة التخرج لبيان معالمها وكيفية إنجازها وفق ما يتناسب والبحث القانوني.

وقد توصلنا إلى أن مرحلة التحضير هي المرحلة الأهم والأخطر لأنها تستغرق الحيز الأكبر من الوقت المخصص لإنجاز العمل وتتطلب العناية الكبيرة من طرف الطالب والأستاذ المشرف عليه من أجل احترام المنهج العلمي وضمان جودة البحث.

الكلمات المفتاحية: مراجع؛ مرحلة؛منهجية؛ مذكرة؛ تحضير؛ خطة.

***

Abstract:

The aim of this research is to shed light on the preparation phase of master thesis & explain its contents & how to accomplish it in accordance with the basis of legal research.

We found that the preparation phase is the most important & dangerous phase because it takes the largest amount of time allotted to complete the work, & needed a big attention from the student & his supervisor to respect the scientific method & ensure the quality of research.

Keywords: methodology, phase, preparation, plan, references, thesis.

I. مقدمة

مذكرة التخرج في طور الماستر هي تتويج لمسار دراسي يمتد 5 سنوات، ويفترض في الطالب أن ينجزها وفق خطوات إعداد البحث العلمي التي درسها ضمن مقياس المنهجية سواء في طور الليسانس أو الماستر خصوصا في شعبة الحقوق التي تحتل فيها مادة المنهجية مكانة معتبرة في برنامج التكوين.

ومذكرة الماستر في الحقوق يطلب فيها من الطالب في الأساس أن يعد خلاصة منظمة حول موضوع معين يبين فيها موقف الفقه والقانون، والقضاء إذا وجد، من المسائل التي يطرحها هذا الموضوع. ويقوم الطالب بإنجاز المذكرة بمرافقة المشرف وفق خطوات منهجية واضحة يحترم فيها قواعد الكتابة والأمانة العلمية. وبذلك فمذكرة الماستر حالها حال أي بحث أكاديمي آخر تمر بمرحلتين أساسيتين هما مرحلة التحضير ومرحلة التنفيذ، ومرحلة التحضير هي تلك المرحلة التي تسبق عملية البدء في تحرير أجزاء المذكرة المختلفة، ولا تخفى أهمية وخطورة هذه المرحلة على الطالب لأنه غالبا ما يجهل قواعدها السليمة ولا يعلم مدى احتياجه لاحترام أبجدياتها والالتزام بها فهي المرحلة التي يضع فيها الأساس أو القاعدة الصلبة التي سينطلق منها لكتابة أو تحرير مذكرته بشكل جيد وسلس ودون قلق مع تجنب الأخطاء التي تجعله مضطرا للرجوع إلى الوراء كل مرة.

وعليه تظهر إشكالية البحث كالآتي: ما هي الضوابط المنهجية التي يجب أن يلتزم بها طالب الحقوق في مرحلة تحضيره لإنجاز مذكرة التخرج من أجل جعل المذكرة تنجز وفق منهجية سليمة تتوافق مع خصوصية البحث القانوني؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يتعين علينا التطرق إلى مختلف خطوات المرحلة التحضيرية لإعداد البحث القانوني المتمثل في مذكرة الماستر وبيان أهم القواعد والضوابط التي يجب على الطالب التقيد بها خلال هذه المرحلة بدءا من اختيار الموضوع وضبط عنوان البحث مرورا بتحديد الإشكالية وضبطها ثم جمع المادة العلمية اللازمة وكيفية التعامل معها لاستخراج الأفكار وصولا إلى اختيار المنهج الملائم ووضع تقسيم البحث وخطته.

وعليه نحاول من خلال هذا البحث التعرف بدقة على كل خطوة من خطوات المرحلة التحضيرية لإعداد البحث القانوني المتمثل في مذكرة التخرج طور الماستر وبيان ضوابطها وما يجب على الطالب القيام به ليكون عمله البحثي على أحسن وجه، وقد تمت المزاوجة بين الأسلوبين الوصفي والتحليلي بما يتفق وطبيعة موضوع المقال. لذلك تم اعتماد خطة وفق خطوات المرحلة التحضيرية على النحو التالي:

أولا: اختيار الموضوع وضبط إشكالية البحث

1- اختيار الموضوع.

2- ضبط إشكالية البحث

ثانيا: جمع المادة العلمية

1- أين نجد المادة العلمية؟

2- التعامل الأولي مع المادة العلمية.

3- جرد الأفكار من المادة العلمية

ثالثا: اختيار المنهج الملائم للبحث ووضع الخطة المناسبة

1- اختيار المنهج الملائم لتنفيذ البحث.

2- مفهوم الخطة وطريقة وضعها.

3- أنواع الخطة وأشكالها.

4- ضوابط في صياغة الخطة.

الخاتمة.

أولا: اختيار الموضوع وضبط إشكالية البحث

إن أول مشكلة تواجه طالب الماستر هي اختيار موضوع المذكرة وضبط العنوان وتحديد الإشكالية التي ينطلق منها لإنجاز بحثه، ومن خلال هذا الجزء من البحث نتكلم عن هاتين الخطوتين الأوليين في المرحلة التحضيرية لإعداد البحث القانوني المتمثل في مذكرة التخرج لطور الماستر.

1. اختيار الموضوع

الأصل في اختيار موضوع مذكرة التخرج أن يكون من لدن الطالب، فيكون نابعا من اختياره وقناعاته بناء على ميوله ورغباته وقدراته بالإضافة إلى التخصص الدراسي وكذا تأثير مهنة أو وظيفة الطالب في هذا الأمر، وإضافة إلى ما يختاره الطالب لنفسه فإنه قد يلجأ إلى أستاذ يدرسه ليقترح عليه موضوعا أو يناقشه في أفكار محددة للوصول لموضوع مميز فيفيد من خبرة أستاذه ودرايته.(بوضياف، 2014، ص74).

ولكن هذه الخطوة أصبحت تختصر بشكل كبير على الطالب حيث يعد فريق التكوين في كل قسم من أقسام الحقوق قائمة من المواضيع تقوم اللجنة العلمية للقسم بالتصديق عليها وعرضها على الطلبة، حتى يقوم كل منهم أو كل اثنين باختيار واحد من تلك العناوين ، وأحيانا يكون الاقتراح من الأساتذة مشفوعا بأسماء الطلبة الذين سيعدون البحث تبعا للاتفاق السابق بين الأستاذ المشرف والطلبة وهو أمر محمود لأنه يؤدي إلى مساهمة الأستاذ في توجيه الطلبة في اختيار مواضيع مذكراتهم من خلال النقاش معهم قبل اقتراح الموضوع على اللجنة العلمية للقسم، أو على الأقل لفت انتباه الطلبة الذين لم يسبق لهم الاتصال بالأساتذة بالمواضيع المهمة من خلال القائمة المعلن عنها فيختصر عليهم الوقت والجهد.(نعيمي، 2018، ص88).

إلا أن هذا لا يلغي أهمية المرحلة وضرورة أن يختار الطالب الموضوع الذي يتناسب مع قدراته وميوله ورغباته، وأن يبحث خلال السنة الأولى ماستر عن عنوان يبحث فيه من خلال استغلال مواضيع المقاييس التي يدرسها للعصور على جزئية تستحق البحث فيها والتنسيق مع أستاذ يقبل الموضوع ويساعده في صياغة عنوان مناسب كما سبق ذكره أعلاه.

ويجب على الطالب أن يراعي في اختيار موضوع مذكرته مجموعة من العوامل أهمها أن يتفادى المواضيع العامة أو الواسعة وأن يختار أو يتجه نحو المواضيع الأكثر خصوصية التي تعتبر جزءا من ذلك الموضوع الواسع أو تطبيقا من تطبيقاته. (جعفر، 2016، ص40).

مثلا عوض البحث في آثار عقد بيع العقار في التشريع الجزائري يستعاض عنه بالالتزام بنقل الملكية في البيع الوارد على عقار، وبدلا من البحث عن آثار الزواج نبحث مثلا عن الالتزام بالنفقة الناشئ عن الزواج وهكذا.

كما يجب على الطالب أن يختار الموضوع الذي يعرف أنه قادر على البحث فيه فلا يتورط في موضوع دون التحقق منه فكم من عنوان برّاق يتم اختياره من الطلبة ثم يجدون أنفسهم متورطين فيها غير قادرين على التقدم فيه ويضطرون نتيجة لذلك إلى طلب تعديل أو تغيير العنوان في توقيت غير مناسب. (نعيمي، ص89).

أما بخصوص صياغة العنوان، فيجب على الطالب أن يضع عنوانا دقيقا وواضحا فيبتعد عن العناوين الغامضة والطويلة والمركبة أو التي لا تدل على حقيقة موضوع المذكرة، مع ضرورة محاولة التجديد في الصياغة ولو كان الموضوع المعالج قديما ولا بد كذلك من احترام المصطلحات القانونية

الجزائرية.(بوضياف، ص 75) مثلا المشرع الجزائري لا يستخدم مصطلح (الموجبات) بل (الالتزامات) ولا يستخدم مصطلح (المرسوم الاشتراعي) ولا (القرار الرئاسي)، والمشرع الجزائري يستخدم مصطلح (تبييض الأموال) وليس(غسيل الأموال)...الخ.

2. ضبط إشكالية البحث

الفكرة الثانية التي يفترض أن تشغل بال الطالب بعد اختياره موضوع المذكرة هي إشكالية البحث لأن لها دورا في ضبط موضوع البحث وتحديد نطاقه.

ويمكن التعبير عن الإشكالية بأنها الفكرة الغامضة التي تثير الفضول عند الطالب وتدفعه للبحث عن إجابات عن التساؤلات التي تطرحها، ويتم عرضها والإفصاح عنها في مقدمة المذكرة في صيغة تساؤل عام يعبر عن فكرة أساسية تنبثق عنه مجموعة تساؤلات جزئية تخدم الفكرة الأساسية، ويسبق طرح هذا التساؤل العام عرض متسلسل للأفكار التي شغلت بال الطالب وجعلته يبحث لها عن إجابة، حيث يتم وضع القارئ ضمن حدود الموضوع ويتمكن من فهم ما يدور في ذهن الباحث ويستوعب الإشكالية التي يعالجها، فالإشكالية إذن هي التي تحدد نطاق البحث وتبين حدوده ومعالمه، وعليه فإن على الطالب الباحث أن يعرف جيدا ما هو موضوع بحثه ويدرك مبتدأه ويتصور منتهاه(الطالباني، 2016، ص55)(جعفر، ص42).

ويكتفي الطالب أول الأمر بضبط الإشكالية في ذهنه ويترك صياغتها والتمهيد لها لمرحلة كتابة مقدمة البحث، لأنها مقدمة البحث آخر ما يكتب، ويفترض حينها أن ال طالب قد استكمل البحث وأتم عناصره فيسهل عليه صياغة الإشكالية وعرضها في أسلوب سلس ومنظم

والملاحظ في هذا الشأن من خلال التجربة العملية سواء أثناء الإشراف أو عند تقييم ومناقشة مذكرات الماستر هو عدم اهتمام الطلبة بمسألة الإشكالية وصياغتها بشكل جيد، حيث يعمدون إلى صياغتها بسرعة حين وضع مقدمة البحث بعد الانتهاء من كتابة المذكرة.

وبهذا ننتهي من الجزء الأول المتعلق بالخطوة الأولى من خطوات المرحلة التحضيرية لننتقل إلى الجزء الثاني من هذا المقال لنتطرق إلى جمع المادة العلمية.

ثانيا: جمع المادة العلمية

المادة العلمية يقصد بها بصفة عامة كل الوثائق التي تحتوي على معلومات ومعارف ذات صلة بموضوع البحث سواء كانت في دعامة ورقية أو الكترونية(الهواري، 2020، ص117)، وتقسم عادة من حيث أصالتها إلى مصادر ومراجع يميز أساتذة المنهجية بين مصطلحي المصادر والمراجع؛ فالمصادر هي الوعاء الذي تنشر فيه المادة العلمية لأول مرة وتوضع فيها المعلومات بصفة أصلية دون استناد لمصدر آخر، أما المراجع فهي الوعاء الذي نشرت فيه المادة العلمية في وقت لاحق أو متأخر عن المصدر أو ما وضع من شروح وملخصات للمصدر. وقد ظهر توجه ينفي هذه التفرقة بين المصطلحين ويرى أن لفظ مرجع يشمل كلا المعنيين وأنه كل ما يرجع إليه لاستمداد المعلومات الخاصة بالبحث. (المصري، 2019، ص139).

ومن أكبر المخاوف أو المشكلات التي يواجها الطالب هي فكرة أنه مطالب بكتابة كم معين من المعلومات، وخوفه من نقص المصادر والمراجع ناهيك عن حالة وفرة هذه المصادر والمراجع وحيرته في كيفية التعامل معها، فيجد الطالب نفسه في كلتا الحالتين في وضع صعب، لذلك نبين هنا أين يجد الطالب في مجال الحقوق المادة العلمية ومن ثم نبين كيفية التعامل الأولي معها ثم نأتي لنبين كيفية جرد الأفكار واستخراجها.

1. أين نجد المادة العلمية

المادة العلمية بالنسبة لتخصص الحقوق سواء كانت مصادر أو مراجع، تتمثل أساسا في النصوص القانونية و/أو النصوص الشرعية، وقد تكون كتبا أو مقالات منشورة في مجلات علمية محكمة أو بحوث ملتقيات علمية أو رسائل تخرج أو أحكاما وقرارات قضائية، وهو ما نبينه تباعا كالآتي:

1.1 النصوص القانونية و/ أو النصوص الشرعية

النصوص القانونية تفهم هنا بمعناها الواسع الذي يشمل كل القواعد القانونية المكتوبة أيا ان مصدرها مع احترام ترتيبها وفق قوتها فنجد الدستور أولا ثم المعاهدات والاتفاقيات الدولية وثم القوانين والأوامر ثم المراسيم الرئاسية والتنفيذية ثم القرارات الوزارية والتعليمات والمذكرات التوضيحية، وإذا اجتمعت ضمن كل فئة من فئات النصوص القانونية مجموعة نصوص متساوية في الدرجة رتبت في قائمة المراجع حسب يوم تأريخها.(لخذاري، 2020، ص237).

ونحصل على النصوص القانونيةمن الموقع الرسمي للجريدة الرسمية والنشرات الرسمية للوزارات مع بعض ما يتناثر من تعليمات ومذكرات توضيحية عبر الانترنت مع ملاحظة صعوبة التوصل إلى هذه النصوص القانونية التطبيقية.

أما النصوص الشرعية فطالب الحقوق قد يلجأ إليها ضمن المواضيع المقارنة بأحكام الفقه الإسلامي مثل المواضيع المرتبطة بقانون الأسرة أو بعض موضوعات القانون المدني أو الجنائي ..الخ، وأول النصوص الشرعية القرآن الكريم ثم السنة النبوية لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويجب على الطالب حين الاستشهاد بآية من كتاب الله أن يكتبها بخط المصحف، وإذا ذكر حديثا أن يقوم بتخريجه في الهامش وذلك بذكر موضعه ضمن أحد كتب الحديث مع الحكم عليه من حيث كونه صحيحا أو حسنا أو ضعيفا. حيث يعاب على طلبة الحقوق عدم اهتمامهم بهذه التفاصيل ظنّا منهم ربما أنهم غير مطالبين بها لأنهم ليسو طلابا في العلوم الإسلامية، وهو أمر غير صحيح لأن ما ذكر في المتن هو ضوابط منهجية يتعين احترامها.

والقرآن الكريم هو أول ما يوضع في قائمة المصادر والمراجع دون أن يرقم أو يصنف وذلك تقديسا لكتاب الله وتنزيها لكلامه سبحانه وتعالى عن التصنيف أو الترتيب، فالقرآن يعلو ولا يعلى عليه.

2.1. الكتب

الكتب هي المؤلفات التي تتضمن شروح القوانين أو موضوعا معينا من الناحية القانونية فقها أو تشريعا وقد تكون في شكل دروس أودراسات أكاديمية مطبوعة، وهذه الكتب إما أن تكون كتبا عامة تتناول الإطار العام لموضوع المذكرة أو كتبا متخصصة تتناول النطاق الخاص بالموضوع بالذات. (الطالباني، ص31) ونجد الكتب في المكتبات الجامعية أو مكتبات المطالعة العمومية أو المكتبات الخاصة دون نسيان المكتبات الرقمية وما توفره بعض المواقع من كتب مصورة كاملة.

3.1. المقالات وبحوث الملتقيات العلمية

المقالات العلمية هي بحوث قصيرة تتناول جزئيات محددة يتم نشرها في المجلات العلمية المحكمة التي تصدرها الجامعات ومراكز البحث المعتمدة، ومعظم المقالات في الوقت الحالي متوفرة على الانترنت في مختلف المنصات المخصصة للمجلات العلمية المحكمة فللجزائر مثلا أنشأت منصة المجلات العلمية الجزائرية (ASJP) وفي العراق نجد قاعدة بيانات للمجلات العلمية الأكاديمة العراقية(IASJ) وفي مصر نجد قاعدة بيانات الدوريات المصرية(journals.ekb)، وهذه المنصات توفر المقالات في مختلف التخصصات وهي مجانية تتيح الاطلاع وتحميل المقالات.

أما بحوث الملتقيات العلمية فهي الأعمال العلمية المقدمة في شكل مداخلات علمية ضمن الملتقيات العلمية التي تنظمها الجامعات ومراكز البحث.(الهواري، ص198). وللحصول عليها على الطالب إما أن يتصل

الباحث بصاحب المداخلة العلمية أو يجد أعمال الملتقى مطبوعة في شكل كتاب جماعي أو عدد خاص من مجلة والتي عادة ما يتم وضعها في صفحة الكلية أو موقع الجامعة.

4.1. الرسائل العلمية

ونقصد بها البحوث الأكاديمية التي تقدم من أجل الحصول على درجة علمية وتتمثل في مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تم تحكيمها ومناقشتها وإجازتها من قبل لج ان مناقشة .(الهواري، ص198).

ونحصل على الرسائل العلميةمن موقع البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات(**PNST**) في الجزائر ومصيلاتها في الخارج، وكذا المواقع الرسمية للجامعات التي تخصص صفحة خاصة بالرسائل العلمية أو مستودع رقمي لكل أعمال الجامعة العلمية **D-space** سواء في الجزائر أو خارجها.

5.1. العمل القضائي

وهي الأحكام والقرارات القضائية الصادرة بخصوص نزاع في موضوع مرتبط بالبحث، والأصل هو الاعتماد على قرارات المحكمة العليا ومجلس الدولة باعتبارهما هيئتي النقض في التنظيم القضائي الجزائري وهما من يبينان مدى صحة تطبيق قضاة المحاكم والمجالس القضائية للقانون. وهناك من يطلق على العمل القضائي مصطلح الاجتهاد القضائي وهناك من يفضل تسمية القرارات القضائيةويتم الحصول على القرارات القضائية للمحكمة العليا ومجلس الدولة في ما يصدر عنهمامن مجلات ونشرات للقضاة إضافة إلى ما يتم وضعه من قرارات حديثة في الموقع الرسمي لكل من المحكمة العليا ومجلس الدولة.

وبهذا نكون قد أنهينا الحديث عن مصدر المادة العلمية وننتقل لنرى كيفية التعامل معها فيما تبقى من عناصر.

2. التعامل الأولي مع المادة العلمية

ينصح بأن يبدأ بالمراجع العامة التي تتناول الإطار العام لبحثه حتى يأخذ فكرة مجملة عنه ثم يعمد إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثه لا سيما رسائل التخرج، ليفهم كيفية معالجة الأمر ويختار لنفسه زاوية معينة أو طريقة ما ينظر بها للموضوع، ومن ثم يتوجب عليه الاطلاع على النصوص القانونية ذات الصلة ببحثه قديمها وحديثها لأجل عقد المقارنة وتقييم تطور موقف المشرع من تلك المسألة، مع عدم الاكتفاء بالنصوص التشريعية (القوانين والأوامر) بل لا بد من الإحاطة قدر الإمكان بالنصوص التنظيمية (المراسيم والقرارات الوزارية والتعليمات والمناشير... الخ)، ويحسن بالباحث تصنيف هذه النصوص واستخراج مضامينها وتحليلها بغية ربطها بموضوع بحثه والتمكن من تحديد ما يفيد منها وما لا يفيد. (مراح، 2004، ص17)

وبعدها يكون الطالب على استعداد للتعمق في تفاصيل موضوع بحثه والغوص في المراجع المتخصصة لاستخراج المعلومات والأفكار التي تؤدي به إلى وضع خطة بحث دقيقة وتقسيم موضوعه تقسيما منطقيا سليما.

والباحث في ذلك كله يزاوج بين نوعين من القراءة، فالقراءة السريعة الكاشفة تستخدم لتحديد المراجع وتحييد غير المفيد منها بالاطلاع على مقدمات هذه المراجع وخواتيمها وفهارسها وقوائم مراجعها فيتسنى إدراك قيمتها وأهميتها للبحث. أما القراءة المعمقة التفصيلية فتكون في مرحلة تلي تصفية وتنقية المراجع وخلالها يبدأ الباحث بجرد الأفكار.(المصري، ص163)

مع ملاحظة هامة وهي أن الباحث ينصح بعدم الإكثار من المراجع العامة فلا يكون عددها أكثر من بقية المراجع لأن ذلك يشكل عبئا على الباحث وقد يجعل تناوله للموضوع تناولا سطحيا.

3. جرد الأفكار من المادة العلمية

جرد الأفكار من المراجع مفيد من نواح عدة، فهو يجعل الباحث يستخرج المادة الأولية والأساسية لمضمون بحثه، كما يساعده في ضبط تقسيم الموضوع وإدراك جزئياته وترابطها وإذا لم يكن قد جعل تقسيما لموضوعه فإن جرد الأفكار يسهل ذلك، ومن ناحية أخرى عملية جرد الأفكار تترك لدى الباحث أثرا طيبا عن نفسه وتساهم في تشكيل وتنمية ملكة القراءة وملكة الكتابة.

وجرد الأفكار يتم - حسب ما اتفق عليه أساتذة وعلماء المنهجية- وفق طريقتين، طريقة البطاقات وطريقة الملفات.

1.3. طريقة البطاقات

وتقتضي أن يقوم الباحث بوضع بطاقة من الورق المقوى لكل مرجع تتضمن معلومات المرجع كاملة ثم ينظر في المرجع ويستخرج الأفكار التي يراها تخدم بحثه ويشير إلى موضعها من المرجع أو يلجأ إلى نقل المعلومات مباشرة وذكر موضع كل معلومة ثم إلصاقها بالبطاقة، مثلا قد نجد في الكتاب الأول تعريفين وكل تعريف في صفحة نقوم بنقل كل تعريف وذكر الصفحة المقتبس منها وإلحاقه ببطاقة المرجع، وهكذا، فنحصل في النهاية على بطاقات بعدد المراجع وملحقا بكل بطاقة المعلومات المقتبسة من كل مرجع على أنه يفضل أن يعبر عن كل فقرة مقتبسة بعنوان سواء من وضع الباحث أو صاحب المرجع المأخوذ عنه. (بوضياف، ص91)(مراح، ص109).

وطريقة البطاقات تصلح للبحوث طويلة الأمد أو صغيرة الحجم التي لا تطلب مراجع كثيرة، لأن طريقة البطاقات تتطلب وقتا وجهدا ولكنها لو جسدت بنجاح تصل بالباحث بتوفيق من الله لإنجاز بحث متناسق متكامل.

2.3. طريقة الملفات

هذه الطريقة تتطلب أن يكون الباحث قد وضع تقسيما أساسيا لموضوعه بحيث يخصص لكل جزء ظرفا أو حافظة أو علبة ملفات، ومن ثم يبحث في المراجع عن هذه الجزئيات وأينما وجد معلومة اقتبسها في ورقة منفصلة بمعلومات المرجع المقتبس منه ويضعها في الظرف أو الحافظة أو العلبة ، وهو ما يتيح له أن يضيف أو يحذف أي معلومة بسهولة ويسر.(لخذاري، 102).

فنجد مثلا في جزئية التعريف عددا من الأوراق في كل منها تعريف من مرجع مختلف. ومن ثم يقوم الباحث بدراسة هذه الأوراق وتحليلها وصياغتها من جديد حسب قدراته وملكاته

وعليه، فإن طريقة الملفات تقتضي تفتيت المراجع على أجزاء البحث عكس طريقة البطاقات التي لا تتطلب ذلك، كما نجد أن تقنيات التصوير والإعلام الآلي تسهل العمل بطريقة الملفات أكثر من طريقة البطاقات.

والمشكلة التي تواجه الطالب في عملية جرد الأفكار والتعامل مع المراجع المختلفة هي عجزه عن العمل وفق منهجية محددة أي عدم قدرته على تجسيد أسلوب البطاقات أو الملفات وهو ما قد يمتد حتى لبعض الأساتذة وطلبة الدكتوراه والباحثين، وهو ما يجعل البحوث قاصرة عن أداء الهدف منها وتحقيق المبتغى من إنجاز المذكرة. وهو ما يلقي عبئا كبيرا على كاهل أساتذة الأعمال الموجهة في مقياس المنهجية في السنة الثانية ليسانس وفي طور الماستر خصوصا السداسي الثالث منه، حيث هم مطالبون حقيقة بإعادة النظر في أسلوب العمل وجعل الطلبة يقومون بتدريبات عملية على القراءة وجرد الأفكار.

ولهذا ننتهي من الجزء الثاني من البحث وننتقل إلى الجزء الثالث والأخير الخاص باختيار المنهج الملائم ووضع الخطة المناسبة.

ثالثا: اختيار المنهج الملائم للبحث ووضع الخطة المناسبة

من خلال هذا الجزء من البحث نتطرق إلى الخطوات الأخيرة في المرحلة التحضيرية لإعداد المذكرة وهي اختيار المنهج الملائم للبحث ووضع الخطة المناسبة، ونتطرق لذلك عبر أربعة عناوين فرعية بدءا اختيار المنهج الملائم لتنفيذ البحث ثم مفهوم الخطة وطريقة وضعها ، فأنواع الخطة وأشكالها وأخيرا ضوابط صياغة الخطة.

1. اختيار المنهج الملائم لتنفيذ البحث

تعتبر مسألة المنهج المتبع إحدى أكثر الأفكار غموضا لدى الطلبة وهم لا يستشعرون أهميتها إلا حين كتابة مقدمة البحث فيسألون عن العبارات التي يكتبونها في عنصر (المنهج المتبع)، ذلك أن الطلبة لم يدركوا أن عبارة المنهج ليست مجرد كلمات تذكر في أول البحث في مقدمته باعتبارها تقليدا شكليا، ولكنها بالأهمية بمكان أنها قد تؤدي إلى نقض بحثه كاملا، لا سيما حين يصرح أنه اعتمد المنهج كذا والمنهج كذا ثم لا يوجد في مذكرته من ذلك شيئا ، كما يتعين على الطالب أن ي فهم أن هناك اختلافا بين تطبيقات المناهج في التخصصات المختلفة فالمنهج الوصفي أو المنهج التجريبي أو غيرها حين يطبق في علم النفس وعلوم التربية شيء، وحين محاكاته في الحقوق يصبح أمرا آخر، لا سيما في ظل البحوث النظرية في الحقوق.

ومهما يكن من أمر فإن المناهج الأكثر تطبيقا في بحوث القانون لا تخرج عن4 أنواع والتي تستخدم مع بعضها ويخدم بعضها بعضا حيث لا تخلو مذكرة معدة جيدا من منهجين على الأقل لأنه لا يمكن الاستعانة بمنهج واحد، لا سيما وعلماء المنهجية يقسمون المناهج إلى مناهج أصلية وأخرى فرعية أو مساعدة.(طاليس، 2010، ص30)(حللي، 2017، ص86). وهذه المناهج الأربعة هي المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج المقارن.

1.1. المنهج الوصفي

يقوم المنهج الوصفي بصفة عامة على أساس جمع المعلومات حول ظاهرة أو حالة محددة بشكل مركز ودقيق وشامل لكافة مكوناتها وعناصرها وتفسير العلاقة بينها للوصول إلى تعميمات محددة، وبتطبيق المنهج الوصفي على البحث القانوني نجد بأن هذا المنهج يقوم على وصف النص القانوني أو الفكرة أو الموضوع بالتطرق إلى كافة المعلومات الخاصة به، فيبين معالمه وعناصره كما هو دون زيادة أو نقصان، فهو بمثابة المرآة العاكسة لحقيقة النص القانوني أو الفكرة أو الموضوع القانوني محل البحث فيرصد كل النصوص الخاصة به والآراء الفقهية ذات الصلة بموضوع البحث . ولا يستخدم عادة بمفرده وإنما يضاف له المنهج التحليلي.(طاليس، ص42)،(حللي، ص91)،(الطالباني، ص15).

2.1. المنهج التحليلي

يقوم هذا المنهج على تحليل النصوص القانونية والأحكام والقرارات القضائية بهدف فهمها وتفسيرها بما يسمح للباحث من إبراز مواطن القوة ومكامن الضعف في النصوص القانونية أو العمل القضائي. وهذا المنهج يستخدم دائما مع المنهج الوصفي حيث يكمل كل منهما الآخر.(الهواري، ص51).

3.1. المنهج التاريخي

يعرف المنهج التاريخي بأنه:" التجميع المنتظم والتقويم الموضوعي للبيانات المرتبطة بالأحداث الماضية بهدف اختبار فروض أو الإجابة على تساؤلات تتعلق بأسباب ومؤثرات وتوجهات يمكن أن تساهم في إيضاح وشرح الأحداث الحاضرة وبالتالي توقعها مستقبلا".(جعفر، ص70).

وبتطبيق هذا التعريف على البحث القانوني فإننا في المنهج التاريخي نبحث في تطور المنظومة القانونية حول موضوع ما بالرجوع إلى جذورها والنظر في السياسة التشريعية خلال تلك الفترة ومن ثم إسقاطها على واقع النصوص القانونية ليمكننا ذلك من توقع التوجه التشريعي مستقبلا.(الطالباني، ص12).

4.1. المنهج المقارن

يقصد به في إطار البحوث القانونية دراسة موضوع ما في أكثر من نظام قانوني وبيان ما أخذ له كل نظام بخصوص موضوع البحث مع إظهار أوجه الاتفاق ومواضع الاختلاف بسلبياتها وإيجابياتها، والهدف من مقارنة القانون الوطني بالقانون الأجنبي هو تمحيص القانون الوطني ونقده من أجل تطويره. (الطالباني، ص13)

والمقارنة تأخذ شكلين؛ المقارنة الأفقية ويتم فيها دراسة الموضوع بكل جوانبه في ظل القانون الأول ثم دراسته بنفس الشكل في ظل القانون الآخر وهكذا، أما الشكل الثاني من المقارنة فهو المقارنة العمودية وفيها يتم دراسة كل جزئية من الموضوع بأسلوب المقارنة بين وضعها في القانون الأول ثم القانون الثاني من أول الخطة إلى نهايتها.(جبيري، 2017، ص206).

والشكل الثاني من أشكال المقارنة أفضل لأنه يسمح بالتعمق في كل جزئية من جزئيات الموضوع دون تكرار، كما أنه أسهل للقارئ الذي يبحث عن المقارنة فلا يضطر للتنقل بين الأبواب أو الفصول كلما أراد المقارنة أو التحقق منها.

وننتقل الآن إلى بيان مفهوم الخطة وكيفية وضعها.

2. مفهوم الخطة وطريقة وضعها

الخطة هي التصميم الهيكلي الذي تبنى عليه مذكرة التخرج، فهي بذلك تعني ترجمة لفهم الباحث لموضوع بحثه، ومن خلالها يستحسن أن تظهر إشكالية البحث واضحة جلية، والطالب ليس ملزما منذ البداية بوضع كل الجزئيات والعناوين التفصيلية في البحث لأن الخطة ليست فهرسا للبحث، كما أن الخطة بطبيعتها تقتضي إمكانية التعديل عليها.(خلف، 2022، ص42)،(مراح، ص74).

ووضع الخطة يتطلب فهما للموضوع وإشكاليته واطلاعا جيدا على المراجع العامة والدراسات السابقة في الموضوع، وحتى تكون الخطة موضوعية ومنطقية يفضل أن يستخرج الباحث الأفكار المتعلقة ببحثه من المراجع ويعبر عنها بشكل عناوين قصيرة ومرتبة حسب فهمه للبحث وإشكاليته ويبدأ في الربط بينها في شكل مجموعات صغيرة ومتجانسة وصياغة عناوين لهذه المجموعات تعبر عن ما تتضمنه من أفكار وعناوين، ثم يقوم بترتيب تلك المجموعات وضمها لبعضها في مجموعات ذات نطاق أوسع ولكل مجموعة عنوانها الخاص، وأخيرا تضم هذه المجموعات مثنى مثنى فيصبح لدينا مجموعتان كبيرتان في كل منهما مجموعتان فرعيتان وفي كل مجموعة فرعية مجموعات أصغر تحتوي المسائل الجزئية وليس بالضرورة التفصيلية والدقيقة.(جبيري، ص82)،(طاليس، ص142)

فالمجموعتان الكبيرتان هما الفصل الأول والفصل الثاني والمجموعات الأربعة هي المباحث الأربعة التي يشكل كل اثنين منها فصلا، والمجموعات الصغيرة داخل المجموعات الأربع هي المطالب وما تضمنته يكون فروعا وهكذا. وبالطبع ليس بالضرورة تطبيق هذه الطريقة حرفيا كما أنها ليست الطريقة الوحيدة، فهناك من يحدد مباشرة الأفكار الكبرى التي تشكل أساس تقسيم البحث ويعتبر كل فكرة بحثا مستقلا يجمع أفكاره كوحدة مستقلة ثم يحللها ويرتبها في شكل بحث من مبحث واحد ثم يجمع تلك الأفكار من جديد بعد الانتهاء من كل منها في هيكل واحد.

3. أنواع الخطط وأشكالها

توجد الطريقة الكلاسيكية التي تقوم على التقسيم الثنائي لموضوع البحث، حيث ينقسم البحث إلى فكرتين أساسيتين كبيرتين (الماهية/ الأحكام)،(النظرية العامة/ التطبيقات الخاصة)، (الأصل/ الاستثناء)، (التكوين/ الآثار والانقضاء)، (النوع الأول/ النوع الثاني)، (الهيكل/ الوظيفة).الخ من شتى التقسيمات الثنائية. (طاليس،ص145)،(جبيري،ص82).

هذا من حيث الموضوع أما من حيث الشكل يحترم التقسيم الثنائي من خلال التقسيم الهيكلي التدرجي (جزآن وفي كل جزء قسمان وفي كل قسن بابان وفي كل باب فصلان وفي كل فصل مبحثان وفي كل مبحث مطلبان وفي كل مطلب فرعان ومن ثم أولا -ثانيا وتحتها 1 و2 أو أ و ب)، طبعا تقسيم البحث إلى جزأين أو قسمين يكون في البحوث الضخمة، أما التقسيم السائد حاليا فهو الأبواب في بحوث الدكتوراه والفصول في بحوث الماستر والمباحث في المقالات والمداخلات العلمية.(زيدان، ص255)،(بوضياف، ص89).

وهذا النوع من التقسيم يلائم البحوث التي تتناول مواضيع مادتها العلمية وفيرة وغزيرة، كما أنه الأنسب لبحوث التخرج كونه يبرز فهم الباحث لموضوعه وتمكنه منه وقدرته على التحكم في جزئياته.

أما النوع الثاني من تقسيمات خطة البحث فهي الطريقة الأنجلوساكسونية وتبنى على أساس التناول المتسلسل لعناصر البحث دون حاجة لتقسيمها تقسيما ثنائيا يعكس الإشكالية بل يتم مباشرة تقسيم البحث إلى عدد من المحاور التي يغطي كل واحد منها جزءا من موضوع البحث دون مراعاة لعددها أو عدد ما تحتويه من عناوين فرعية ما دامت هذه العناوين الفرعية تخدم عنوان المحور. (الطالباني، ص58).

وهذه الطريقة أنسب ما تكون في كتابة المحاضرات وتأليف الكتب والمقالات والمداخلات، أو البحوث التي تعالج مواضيع مستحدثة لم تبحث بشكل واسع مما يجعلها تستعصي عن التقسيمات الثنائية المنطقية.

4. ضوابط صياغة الخطة

أيا كان التقسيم الذي اتبعه الباحث عليه أن يحترم مجموعة من الضوابط حين صياغة الخطة وكتابة عناوين التقسيمات المختلفة وأهمها،

- احترام الترتيب التسلسلي للعناوين، فالفصل يليه المبحث والمبحث يليه المطلب ثم الفرع ثم أولا....
- أن تكون العناوين الرئيسية معبرة عن ما تحتها من عناوين فرعية، وتحترم التدرج المنطقي للمعلومات فالخصائص مثلا تكون بعد التعريف وليس قبله،
- أن تعكس الخطة الإشكالية وليس بالضرورة الأسئلة،
- أن تتصف الخطة بالمرونة والقابلية للتعديل،
- أن تكون العناوين سهلة وواضحة،مفهومة بعيدة عن التعقيد،
- احترام التوازن الشكلي من حيث عدد المباحث في كل فصل وعدد المطالب في كل مبحث والفروع في كل مطلب...الخ. والتوازن الموضوعي من حيث توزيع المادة العلمية على التقسيم، فلا يكون كم المعلومات في فصل أكثر بكثير منه في الفصل الآخر. وبين المباحث داخل كل فصل حيث يتوخى الطالب التوازن وليس التساوي التام.(نعيمي، ص122)،(الهواري، ص129)،(خلف، ص42).

II. خاتمة:

من خلال هذا البحث تم عرض الخطوات المتبعة في المرحلة التحضيرية لإعداد البحث القانوني المتمثل في مذكرة التخرج ماستر، حيث تطرقنا عبر ثلاثة عناوين رئيسية إلى مسائل اختيار الموضوع وضبط الإشكالية ثم جمع المادة العلمية والتعامل معها وجرد الأفكار منها لنختم باختيار المنهج الملائم لتنفيذ البحث وصياغة الخطة المناسبة.

حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تبيّن لنا أن هذه المرحلة التحضيرية في إعداد المذكرة هي الأساس المتين لإعداد بحث علمي رصين، وأن عدم الاهتمام بها من قبل الطالب يجعله يبحث دون فائدة علمية لأنه لم يسر على منهج علمي سليم،

- إن اختيار العناوين والموضيع البحثية يجب أن ينبع من رغبة الطالب الحقيقية للبحث في ذلك الموضوع مع مرافقة المشرف وليس مجرد اختيار عشوائي لرغبة في إنجاز المذكرة والتخلص منها،

- ضبط الإشكالية له مرحلتان؛ الأولى مبدئية ويكون الغاية منها أن يعرف الطالب حدود موضوعه، والثانية نهائية وهي حين صياغتها للتعبير عنها وهذه تتطلب أن يكون البحث انتهى لأن موضع الإشكالية هو مقدمة البحث كما سلف بيانه في صلب البحث،

- المادة العلمية متنوعة وغير محصورة في الكتب ومصادرها أصبحت كثيرة ومتاحة للاطلاع عليها وهو ما يزيح عبئا كبيرا عن الطالب،

- أهمية القراءة الاستكشافية للتخلص من المراجع غير المفيدة،

- المنهج المتبع في إعداد المذكرة يجب أن يكون واضحا منذ البداية ومفهوما لدى الطالب،

- المناهج متعددة وتطبيقها في البحوث القانونية يختلف عن بقية التخصصات وهي تطبق بالتزامن مع بعضها البحث في كثير البحوث،

- خطة البحث تضبط أولا بتقسيم أساسي لهيكل البحث وتترك التفريعات لمرحلة الكتابة، حتى لا تصبح الخطة قيدا على حرية الطالب.

- إضافة لما سبق ومن خلال التجربة العملية نجد أن الطلبة وحتى بعض المشرفين لا يتعاملون بجدية مع هذه الخطوات،

وعلى ضوء ما سبق نقدم المقترحات التالية:

- إعادة النظر في أسلوب اختيار مواضيع المذكرات، بحيث لا تكون في السداسي الثالث بل ضمن السداسي الثاني في طور الماستر وذلك بفتح مجال طيلة السداسي الثاني لتسجيل مواضيع المذكرات ليتاح للطلبة التواصل مع الأساتذة واختيار العناوين بهدوء،

- رفع القيد المتعلق بعدم التطرق لبحث سبق التطرق إليه في نفس القسم، مع الرقابة على عمل الطالب الذي اختار عنوان سبق تناوله وإلزامه بما يشبه الدراسة النقدية للبحث ذي العنوان المطابق،

- إعادة النظر في كيفية العمل في الأعمال الموجهة في حصص المنهجية وتخصيصها للتدريب العملي على مراحل إعداد البحث،

- في السنة الثالثة ليسانس يصبح موضوع الملتقى في السداسي السادس هو منهجية إعداد مذكرة ويدرس في شكل أفواج ويتم تدريب الطلبة على إنجاز البحوث والمذكرات،

- عقد ندوات ودورات تدريبية للأساتذة والطلبة حول المنهجية.

المراجع:

- المؤلفات:

1- بوضياف عمار، المرجع في كتابة البحوث القانونية ،(الجزائر: جسور للنشر والتوزيع ، 2014)
2- جبيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017)
3- خلف بوبكر، منهجية إعداد البحث الأكاديمي الناجح ،(الجزائر: مخبر التحولات القانونية الدولية وانعكاساتها على التشريع الجزائري، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي ، 2022)
4- شعبان محمود محمد الهواري، طرق ومناهج البحث في إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه،(مصر: دار الفكر والقانون، 2020)
5- صالح طاليس، المنهجية في دراسة القانون، (لبنان: منشورات زين الحقوقية، 2010)
6- صباح المصري، أساسيات البحث القانوني، (السعودية: دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، 2019)
7- ضحى نشأت الطالباني، البحث القانوني (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2016)
8- عبد الرحمان حللي، المدخل إلى منهجية البحث وفن الكتابة ،(لبنان: مركز نماء للبحوث والدراسات ، 2017)
9- علي عبود جعفر ، مزهجية البحث العلمي والمنهجية في علم القانون، (لبنان: منشورات زين الحقوقية، 2016)

10- لخذاري عبد المجيد، منهجية البحث العلمي القانوني (الجزائر: دار الخلدونية، 2020)
11- مراح علي، منهجية التفكير القانوني،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004)
12- نعيمي عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، (الجزائر: دار بلقيس للنشر والتوزيع، 2018)